

فيروس كورونا يتفشى بين معتقلين فلسطينيين وأردنيين في سجون السعودية



التغيير

كشفت مصادر حقوقية عن تفشي فيروس كورونا بين معتقلين فلسطينيين وأردنيين في سجون المملكة وسط سوء ظروف الاحتجاز وغياب الرعاية الصحية.

وقالت المصادر "للتغيير"، إن عددا من المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين تم ثبوت إصابتهم بفيروس كورونا في سجن أبها.

من جهته طالب حساب "معتقلي الرأي" السلطات في المملكة بأخذ كافة إجراءات العلاج والسلامة بحق المعتقلين الذين أصيبوا بوباء كورونا.

كما طالب الحساب باتخاذ اجراءات السلامة بحق المسجونين الذين لم يصابوا لتفادي إصابتهم بالفيروس في ظل سوء ظروف الاحتجاز.

ومؤخرا أكد ناشطون حقوقيون خلال ندوة نظمها "مرآة الجزيرة" أن نظام آل سعود ينتهك حقوق المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين داخل سجونهم ومحاكمهم، مطالبين بالإفراج عنهم كون اعتقالهم سياسيا.

وتناول مدير "مركز الجزيرة العربية للإعلام" محمد العُمَري تأجيل محاكمات المعتقلين وكيف تُنتهك الأسس القانونية وما الأهداف الكامنة خلفها.

وبيّن العمري أن تأجيل المحاكمات التي يتعرض له المعتقلون الفلسطينيون يأتي في سياق المناورة مع المقاومة الفلسطينية ومحاولة ربط الملف مع أسرى الكيان الإسرائيلي للضغط على المقاومة.

وأشار إلى أن نظام آل سعود يرتكب انتهاكات فادحة في الجانب الإنساني قبل الحقوق.

وقال: "السلطات ترتكب جملة من الانتهاكات الإنسانية التي تطال المعتقل منذ لحظة اعتقاله وتتواصل هذه الانتهاكات إلى أن تصل إلى أسرة المعتقل بشتى الأشكال، خاصة وأن الاعتقال يأتي من دون ارتكاب جرم".

ونوه إلى التأجيل المتكرر للمحاكمات والمدد الطويلة بين كل جلسة وجلسة وفي حالات كثيرة يتجاوز فترة الاعتقال، فترة الحكم المقرر ومع ذلك يحدث القاضي مقاصة بحيث يخصم المدة من الحكم ويزيد المدة.

وتطرق العمري إلى عقوبة الإبعاد وهذا يطبق عمليا عندما يكون المعتقل من مدينة الدمام فيسجن على بعد 1600 كيلو في سجن عسير السياسي.

وكذلك يحاكم في مدينة الرياض على بعد 400 كيلو، "وهذا يسبب عقوبة لذويه ويمنعهم من زيارته لصعوبات وتكاليف السفر".

وخلال الندوة انتقد الناشط العمري عقد المحاكمات السرية للمعتقلين مع عدم تمكين المحامين من المرافعة.

وذكر أن هنالك "حالات يُمنع المحامي من الدخول بل حتى الوكيل أو الأقارب فضلا عن حضور الإعلام للتعطية، وحصر التعطية في صحيفة إلكترونية تتبع وزارة الداخلية".

كما عرّج العمري على واقع المعتقلين داخل محبسهم، إذ أن السلطة وإدارة السجن والسجون يتحكمون بشكل تام بحياة المعتقل في الزنزانة.

ونوه العمري إلى أن السجون يتدخلون حتى في "الإضاءة والعتمة والحرارة و البرودة والسكون والحركة والأكل والشرب، وهذا الأمر يترتب عليه إيذاء نفسي كبير"، بل يعتبر نوع من أنواع التعذيب المستخدمة.

معاملة غير إنسانية يواجهها معتقلين فلسطينيين وأردنيين في سجون المملكة

ندد المتحدث باسم منظمة "القسط" لحقوق الإنسان عبدالعزیز المؤيد بتعرض المعتقلين لمعاملة غير إنسانية عبر احتجاز فردي، وفقا لنظام الجرائم المعلوماتية و"مكافحة الإرهاب".

ووصف المؤيد محاكمة المعتقلين الفلسطينيين بأنه محاكمة مسبقة وغير إنسانية، وشدد على أن الاحتجاز فردي وبشكل يخالف كل مقررات حقوق الانسان.

ولفت إلى أن الظروف الغامضة التي تجري المحاكمة في كنفها والتي تكون بعيدة كل البعد عن الضمانات القانونية.

وقال: "لم يسمح لذويهم ولا لمحاميهم أو أي من الجهات القانونية والحقوقية للمشاركة بالمحكمة، في غياب واضح لشروط العدالة".

ونددت منظمة "القسط" الحقوقية بشكل المحاكمة التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون في المملكة، إذ بيّن المؤيد أن قضية الاعتقال تستخدمها الأجهزة على نحو تتعمد فيه إطالة أمد المحاكمة.

كما تناول رئيس مجلس إدارة منظمة "سند" الحقوقية الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي، قضية المحققين الأجانب الذين شاركوا بالتحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين وإثارة قضايا وتساؤلات لا تتعلق بالاثبات الموجهة إليهم.

ورجح الغامدي أن تكون تلك الشخصيات من "الموساد الإسرائيلي".

وتابع "الأسئلة التي قدمت على أسئلة الضباط كانت أسئلة صهيونية لا علاقة لها بأي شيء داخل البلد".

وكشف الغامدي عن تعرض أشخاص من المعتقلين الفلسطينيين للتعذيب الشديد، ما أدى "لكسر ساق أحدهم".

وتطرق إلى قضية ممثل حماس المعتقل الدكتور محمد الخصري، الذي يشكل اعتقاله تعدياً على الحصانة السياسية التي يتمتع بها بوصفه "ممثل أو سفير" لجهة سياسية معترف بها من الدولة المستضيفة.

وشدد الغامدي على أن الخصري وبقية المعتقلين لم يتجاوزوا السقف.

وبمشاركة من رئيس "لجنة شؤون الأسرى والمعتقلين" في اليمن الأستاذ عبد القادر المرتضى، تطرق إلى العرض الذي قدمه قائد حركة "أنصار الله" عبدالملك الحوثي حول تبادل الأسرى.

وأكد المرتضى أن "ابن سلمان رفض المقترح اليمني بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين لقاء الإفراج عن الطيارين من نظام آل سعود".

وأشار إلى أن نظام آل سعود رفضت مبدأ الصفقة، واستدرك بأن "أنصار الله" مستعدون لوضع أسماء جديدة لقاء الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

واعتبر المرتضى أن "السلطات في المملكة شعرت بالحرج من هذه الخطوة حين أدركت أن خطف الفلسطينيين أساساً كان خطأ".